تضامنوا مع حملة المدى .."الحريات أولاً"

قانونيون: الدستور كفل حرية التعبير والرأي، والمشرع كان واضحاً في مسألة عدم التقييد

مدير عام المدى: الزيدي تهجم على المؤسسة وسنلجأ إلى القانون لمحاسبته

□ **بغداد / المدى**

المطبات التي امام مجلس محافظة بغداد نتيجة لاتخاذه قراراً غير مدروس بدأت بالتزايد خصوصا بعد تصريحات رئيسه كامل الزيدي اللا مسؤولة والتي تجاوز فيها على مؤسسة المدى ووصفها بالموبوءة وتوعد باغلاقها، اذ اكد خبراء قانونيون قدرة المدى في كسب الدعوى اذا ما اقامتها ضد مجلس المحافظة.

وأعلنت مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون عن استعدادها لرفع دعوى قضائية ضد رئيس مجلس محافظة بغداد كامل الزيدي إثر تهديده بإغلاقها واتهامها بملء العاصمة بغداد بمحال بيع الخمور غير المجازة، فيما اعتبرت أن قرار إغلاق محال المشروبات الكحولية والنوادي الليلة"غير مدروس"، كما أشارت إلى احتمال رفع أكثر من ٥٠٠ قضية ضد الزيدي بشكل فردي أو جماعي.

وقالت مديرة مؤسسة المدى غادة العاملي في تصريح لوكالة"السومرية نيوز"، إن"اتهام رئيس مجلس محافظة بغداد كامل الزيدي المؤسسة بالاعتداء على الحريات عبر ملء بغداد بمحال بيع الخمور غير المجازة دليل على وضعه غير المستقر"، معتبرة أن"طريقة طرح الموضوع محاولة لتشويه حملة المؤسسة ضد تقييد الحريات بشكل عام، وحصرها فقط بمعارضتها لقرار إغلاق محال بيع المشروبات والنوادي الليلية".

وكان رئيس مجلس محافظة بغداد كامل الزيدي انتقد في تصريحات لعدد من وسائل الإعلام مؤسسة المدى للاعلام، متهماً إياها بالاعتداء على الحريات من خلال ملء بغداد بمحال بيع الخمور غير المجازة، كما لفت إلى أنه في زمن صدام حسين كان هناك ٥٥ باراً وملهى ليلياً ومرقصاً، فيما يبلغ عددها حالياً أكثر من ٥٠٠ بحسب إحصائية أعدتها هيئة السياحة.

وأضافت العاملي أنه"من المحتمل رفع أكثر من ٥٠٠ قضية ضد رئيس مجلس بغداد فردياً أو جماعياً عن طريق مؤسسة المدى ومثقفين آخرين من خارجها"، مبينة أن"المؤسسة أطلقت حملة لجمع تواقيع المثقفين والأدباء العراقيين تأييداً لرفع دعوى قضائية ضد الزيدي".

ورأت العاملي أن"رئيس مجلس محافظة بغداد غير مطلع على قوانين وسائل الإعلام، والدليل على ذلك تصريحاته التي تهجم فيها على مؤسسة المدى"، مشيرة إلى أنه"ستتم محاسبته عليها عن طريق القانون، ومن حق أي مواطن عراقي أن يدافع عن حقوقه بالقانون والوسائل السلمية".

وذكرت العاملي أن"قرار إغلاق محال المشروبات الكحولية والنوادي الليلة غير مدروس"، عازية السبب إلى أنه"خلف أكثر من ٦٠ ألف مسيحي في بغداد من دون مصدر تمويل أو عمل".

ولفتت العاملي إلى"تنظيم مظاهرة نسوية السبت المقبل تشارك فيها مجموعة من النساء المستقلات ومنظمات المجتمع المدني النسائية احتجاجاً على تقييد الحريات"، مضيفة أنه"سيتم فتح موقع إلكتروني تابع للمؤسسة للدفاع عن الحريات وتلقي شكاوى المواطنين في حال تم التعرض لحريتهم الشخصية أو العامة".

وكان مجلس محافظة بغداد قد قام، في السادس والعشرين من تشرين الثاني الماضي، بإغلاق جميع النوادي الليلية ومحال بيع المشروبات الكحولية في بغداد بحجة أنها لا تملك إجازة بممارسة المهنة، فيما رد مئات المثقفين العراقيين على القرار المذكور باعتصام في شارع المتنبي وسط العاصمة العراقية، كما وقع أكثر من ألفي شخص بياناً يطالب السلطات الثلاث بإلغاء القرار الذي اعتبروه محاولة لإعادة الحياة إلى الوراء عبر تطبيق قرارات النظام السابق.

يذكر أن هيئة السياحة والآثار العراقية كانت قد أعلنت، في نيسان الماضي، أن إغلاق محال المشروبات الكحولية نفذ على تلك التي لا تملك الترخيص منها فقط، مؤكدة في الوقت نفسه أنها متوقفة عن إصدار التراخيص الرسمية لمحال بيع المشروبات الكحولية منذ العام ٢٠٠٣.

الخبير القانوني عبد اللطيف الساعدي اشار وفي تصريح لـ"المدى" إلى ان الدستور العراقي وفي بابه الثاني كفل حرية التعبير والرأي، فالمشرع العراقي كان واضحا في مسألة عدم التقييد، وان اي شخص متضرر من اي تصريح صحفي يمكن له اللجوء الى الوسائل القانونية، موضحا ان استعمال لغة التهديد والتشهير والسب هو دليل ضد من يستخدم هذه الوسائل.

وشدد الساعدي على انه كان من الاجدر على كامل الزيدي اللجوء الى الوسائل القانونية اذا ما احس انه قد سلب منه حق معين او اعتدت عليه وسائل الاعلام، بدلا من اطلاق التهم والتشهير.

واضاف الساعدي يحق لمؤسسة المدى اللجوء امام محكمة البداءة لاقامة دعوى ضد رئيس مجلس المحافظة، نتيجة قيام الاخير بعملية تشهير وسب لمؤسسة المدى، فضلا عن اقامة دعوى امام المحكمة الاتحادية العليا وذلك لقيام الزيدي بتفعيل قرار مجلس قيادة الثورة المنحل والذي يتعارض ضمنيا مع الدستور، متوقعا في الوقت نفسه نجاح كل من الدعوتين اذا ما رفعتها المدى.

الخبير القانوني طارق حرب، اكد لـ"المدى"ان نجاح المدى في كسب كل من الدعوتين مبني على ما تقدمه من ادلة وبراهين تقنع من خلالها الهيئة القضائية التي تنظر في الدعوى، فالعبرة تكون هنا بالنتائج وليس اقامة الدعوى التي هي حق لكل مواطن، وهذه النتائج مبنية على اساس مدى اقتناع المحكمة بما يقدمه المدعي من ادلة لغرض استحصال حكم ضد الطرف الاخر، ومن ثم كسب الدعوى المقامة امام محاكم البداءة المبنية على اساس التشهير والسب والقدف، او تلك المقامة امام المحكمة الاتحادية العليا والمتعلقة بعدم تطبيق النص الدستوري.

الكتاب الثالث من قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ في الفصل الرابع من الباب الثاني، يتحدث عن جريمة السب والقذف والتي اعتبرت السب هو اسناد واقعة معينة الى الغير بأحدى الطرق العلنية ان صحت من شأنها ان تصيب من القيت عليه بالاحتقار لدى المجتمع الذي يعيش فيه او يعاقب عليه قانونا، واعتبر القانون اذا ماوقع هذا الشي بأحدى وسائل اعلام من شأنه ان يجعل منه ظرفا مشددا، ويعاقب القانون مرتكب هذا الفعل بالحبس دون تحديد سقف اعلى له، وهذا يدل على انه لا يقل عن خمس سنوات على اعتبار ان الحبس هو جريمة عن الجنحة والتي حددها القانون مابين ٣ اشهر حتى ٥سنوات، فضلا عن الغرامة، ويحق للمتضرر اقامة الدعوى المدنية، امام المحاكم المدنية او الجزائية للتعويض عما لحقه من ضرر.

يشار الى ان رئيس مجلس محافظة بغداد، كامل الزيدي، اتهم وفي وقت سابق، امام كل من وكالة اكانيوز، والسومرية نيوز، "مؤسسة المدى"ومن خرج وساندها في حملتها الاخيرة للدفاع عن الحريات، بالنفر المأجور والموهوم، فضلا عن اعتبار المؤسسة بأنها موبوءة، وتهديده اياها بزلزلة الارض من تحتها، الامر الذي اثار حفيظة عدد من البرلمانيين والقانونيين، كونه يدعي انه صاحب الاختصاص في غلق المؤسسات الاعلامية، رغم ان المشرع العراقي، حصر مجلس المحافظة بمهام الرقابة لا التنفيذ، وان التنفيذ اذا ما اقامته الجهة المخولة، والتي هي الجهات التنفيذية، يجب ان يكون وفق حكم قضائي على ان يكون مسببا والا اصبح عرضة للنقض بأحدى الطرق القانونية، وهو مالم يحصل حتى اللحظة.

ومن جانب اخر، حرم الدستور سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية فضلا عن الحقوق والحريات الاساسية الواردة فيه.

وان الحديث عن العراق كدولة اسلامية رد عليه الدستور بالاتي"يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية الاسلامية لغالبية الشعب العراقي، كما ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الافراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية كالمسيحيين والأيزديين والصابئة المندائيين"، فالمشرع تحدث عن الهوية وليس عن النظام الذي يحكم فيه البلاد.

من جانبه، شدد الزيدي وفي تصريح سابق لـ"المدى"انه فعل قرارا لمجلس قيادة الثورة المنحل، والذي هو قرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤، وان هذا القرار لايزال نافذاً حتى اللحظة، في حين اعتبرت المادة ١٣ من الدستور"يُعدُ هذا الدستور القانون الاسمى والاعلى في العراق، ويكون ملزماً في انحائه كافة وبدون استثناء"، وهذا يدل على ان الدستور العراقي هو اعلى من اي قانون بما في ذلك قرارات مجلس قيادة الثورة والتي تعتبر من حيث التدرج القانوني كأنها تشريع صادر من البرلمان، اي قانون عادي، والدستور في قمة الهرم القانوني، فضلا عن ان الدستور اعتبر اي نص قانوني او قرارات او انظمة او تعليمات، يتعارض معه باطل بحكم القانون ولايحتاج الى سن قانون لالغائه.

وكان الزيدي والذي تبدو عليه الازدواجية في قراره اشار في تصريحات لقناة الحرة، إلى ان البرلمان لم يلغ قرار مجلس قيادة الثورة، وبالتالي لا يحق لأحد الاعتراض عليه على اساس انه نافذ وحتى اللحظة، في حين اكد وفي تصريحات سابقة ان سبب اتخاذه القرار جاء نتيجة الشكاوى المقدمة من اهالي بغداد على الضرر الذي تسببه النوادي الترفيهية.

كما اكد الدستور وفي الباب الثاني منه على ان الدولة تكفل حماية الفرد من الاكراه الفكري والسياسي والديني.

يذكر ان عدداً من الساسة، اتهموا الحكومات المحلية بأنها تعمل على فرض ايدلوجية معينة، من خلال اقامة دكتاتوريات صغيرة تعمل بصبغة دينية تدعي الاسلام والشريعة اساسا لحكمها.

الدستور لم يكتف بهذا الامر انما كفل حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل، فضلا عن حرية الصحافة والطباعة والاعلان والاعلام والنشر، حرية الاجتماع والتظاهر السلمي، فضلا عن حرية الفكر والضمير والعقيدة.

وكانت حكومة بغداد المحلية قد اعلنت رفعها دعوى قضائية ضد مؤسسة وصفتها بـ"الموبوءة"، وأنها شجعت اتحاد الأدباء على تسيير تظاهرة ضد قرار إغلاق محال بيع الخمور، مدعية أن تلك التظاهرات تظهر اتحاد الأدباء، ومؤسسة المدى الثقافية، كأنها أماكن للخمور فقط.

وقال رئيس مجلس محافظة بغداد كامل الزيدي لوكالة"السومرية نيوز"، امس الاول إن"التظاهرة زوبعة ليس لها مبرر، لأن الحكومة المحلية لم تغلق اتحاد الأدباء، وإنما أغلقت البارات والملاهي والمحال غير المجازة"، مبينا أن"اتحاد الأدباء فيه الكثير من الفعاليات من ضمنها بار قامت الحكومة المحلية بإغلاقه".

وأضاف الزيدي أن"على متعهد ذلك البار أن يسعى للحصول على إجازة لممارسة عمله إذا كان غير مسلم، أما إذا كان مسلماً فلا تحق له اجازة العمل، وفقا للقانون ٨٢ عام ١٩٩٤ ساري المفعول".

ولفت الزيدي إلى"وجود مؤسسة موبوءة لها أجندات معينة دفعت اتحاد الأدباء إلى التظاهر"، مبينا أن"مجلس محافظة بغداد أقام، يوم أمس، دعوى على تلك المؤسسة التي تقوم بملء بغداد بشعارات تعارض عادات وتقاليد أهاليها".

وكان العشرات من المثقفين العراقيين اعتصموا، الجمعة الماضية، في شارع المتنبي المخصص لبيع الكتب وسط العاصمة العراقية بغداد لإعلان رفضهم قرار مجلس محافظة بغداد، فيما وقع أكثر من ٢٠٠٠ شخص بيانا يطالب السلطات الثلاث بإلغاء تلك القرارات التي اعتبروها محاولة لإعادة الحياة إلى الوراء والتزاما بقرارات النظام السابق، كما رفع المتظاهرون لافتات كتب عليها"بغداد لن تكون قندهار"، و"الحريات أولا".

وقد طالب سياسيون ومثقفون عراقيون بوقف مسلسل انتهاك الحريات العامة ومراعاة التنوع الاجتماعي والثقافي في العراق ودانوا في اطار الحملة التي اطلقتها مؤسسة المدى تحت شعار"الحريات اولا:"خرق الدستور العراقي عبر حظر الموسيقى من المهرجانات الثقافية وفعاليات ثقافية اخرى كسيرك البصرة الى جانب غلق مرافق الترفيه الاجتماعية في بغداد".

كما اشار هؤلاء الى انه بعد اكثر من سبع سنوات من التغيير الذي حدث في العراق بكل تداعياته كانت بشائر الحرية باوسع مفاهيمها تعد الحافز الكبير الذي جعل المواطن يتجاوز اخطاء كل ما رافق العملية السياسية ويصبر على نقص الخدمات الاساسية ومظاهر الفساد التي استشرت في مفاصل الدولة وعرقلت بناء النموذج للعراق الجديد.

هواء في شبك

(ايد الما تشابجها بوسها لاباس)

اتشح مضيف (احمود المغامس) بالسواد دليلا على الحزن، في استقبال العشرة الاولى من محرم، والتي تحكي مأساة استشهاد الثائر الكبير والمصلح الامثل الحسين بن علي (ع)، الاطفال في القرية يرتدون السواد والنساء والبيوت، على السطوح والجدران وفي الطرقات، السواد هو المميز الوحيد لقرية احمود المغامس.

على هذا الاساس بكر الرجال في حضورهم الى المضيف للاستماع الى المحاضرة الدينية، استمعوا اليها، ومن ثم عقدوا مجلسهم الذي يتناول في اغلب الاحيان شؤونهم الزراعية والاجتماعية، خصوصا وانهم يتعرضون هذه الايام الى بعض المنغصات، بسبب مياه الري واختلافهم مع مجلس المحافظة والعشائر الاخرى، وكان (اهليل) قريبا من الشيخ حين نصحه قائلا:(امحفوظ دنك الهم شويه، ماسامع المثل اللي يكول: ايد الماتشابجها بوسها لاباس)، فرد عليه الشيخ:(اعرف هذا المثل، او سامع بيه، لجن هذا مثل يدلي الناس على الخضوع والخنوع وقلة القيمة)، واخذ الشيخ يفيض على جلسائه بذكر الظروف التي جاءت بامثال كهذه، وكانت هذه الظروف مليئة بالظلم والقهر الاجتماعي والفقر والعوز، وهذا المثل شبيه بمثل آخر يدعو الى المسكنة والذل وهو:(اذا صارت حاجتك عد شيخ جلب كلّه شيخ جلبان)، وهكذا درج الامر على النيل من الفرد ومصادرة حريته، ويحكى في هذا ان احدهم كفل يتيما وربّاه وعلّمه، وكان رجلا معروفا ووجيها من وجهاء مدينته، ثم ان اليتيم اصبح متصرفا للمدينة، وصادف ان وقع كافله ومربيه في محنة تستوجب مساعدته، فذهب جماعة من الناس الى المتصرف يرجونه بالتلطف بالرجل الذي رباه، فهو يمسك مقاليد الامور، فقال لهم المتصرف: ليأتي ويقبل يدي امامكم وانا اساعده، فلما سمع الرجل ما قال المتصرف قال من المؤال:

(دنياك هالفانيه مكبلها ولاحبها
من حيث كل الرده والجور لاحبها
ام العلا دنجت والردي لاحبها
اصبح ردي الناس راسه للثريا وصل
وحجي الحجيته بين ربعك تراهو وصل
لو كطعوني في سيوف الهنادي وصل
مكبل على ايد النذل لا حبها)..

فاعتذر (اهليل) من الشيخ، وقال: (امحفوظ اعذرني، ماقصدت ان توصل الامور البوس الجفوف، جا احنه هسّه سمعنه السيد، يحجي اباء الحسين، وشاف ايموت هوّه وعائلته على جلمه وحده ايكولها ويسلم، لجن ماكالها، وظل ثابت على موقفه، لجن آنه ردت ناخذ الامور بالسياسة)، فقال الشيخ: (معذور يهليل، جاهيّه شنهي السياسه، غير بوس ايد عمك، اوبوس ايد خالك، وامسح اجتاف افلان وافلان).

كان مساء مشحونا امتلأ بالبكاء والتحسر، وكذلك شد العزم على المضي بالمطالبة بالحصة المائية كاملة للسقي، وان كان عضو مجلس المحافظة قد آثر ان يفضل عشيرته ويقدم دورهم في السقي على الحصص الاخرى.

عاد الرجال الى بيوتهم وسط مرح الاطفال وانتقالهم من مجلس (لطم) الى آخر، فهم يكونون اكثر حرية في هذه الايام العشرة، ولايستطيع اولياء امورهم معارضة تأخرهم او انتقالهم من مكان الى آخر، لانهم لايريدون الوقوف ضدهم في بكاء الحسين فهم يخشون مثل هكذا مواقف.

■ عبدالله السكوتي

تجمع طلابي يتضامن مع المدى ويساند حملة الحريات أولاً

□ **بغداد / المدى**

رفض تجمع طلابي امس الاربعاء قرارات مجالس المحافظات الرامية الى تقييد الحريات العامة في البلاد.

وجاء في البيان الذي اصدره رئيس تجمع المواطن للطلبة والشباب ليث محمد رضا:

"بينما يتطلع العراقيون الى آفاق الحرية في ظل نظام ديمقراطي يقوم على اساس حقوق المواطن و احترام الدستور،بعد الخلاص من الدكتاتورية و النصر على قوى الارهاب الظلامية التي ارادت النيل من العراق الجديد و الصياغات الحضارية التي يؤمل تحقيقها.

تابع تجمع المواطن للطلبة و الشباب تداعيات اقدام بعض مجالس المحافظات على فرض انساق دينية على الواقع المجتمعي مما يتعارض مع الدستور الذي اقر بالتعددية الدينية و المذهبية و السياسية بين المواطنين بل مما يتعارض مع روحية التسامح التي يدعو لها الدين،مما ادى الى مصادرة الحريات العامة اضافة الى تعطيل الكثير من الفعاليات الثقافية و الفنية كمهرجان بابل.

و قد كان لبعض القوى و الفعاليات الديمقراطية ان ان اطلقت حملة"الحريات اولاً"للتصدي السلمي لانتهاك الدستور و مصادرة الحريات من قبل تلك الحكومات المحلية.

و فوجئ تجمع المواطن بردة فعل رئيس مجلس محافظة بغداد الذي استند بقراراته الى تشريعات مجلس قيادة الثورة المنحل (ايام الحملة الايمانية) و عمل على تشويه سمعة حملة"الحريات اولاً"لثني المتضامنين من خلال وصفهم بالمدافعين عن النوادي الليلية رغم تأكيد المتضامنين مع الحملة انها تهدف للدفاع عن كل الحريات دون تجزئة.

ان تجمع المواطن للطلبة و الشباب في الوقت الذي يعلن تضامنه الكامل مع حملة"الحريات اولاً"،يطالب الرئاسات الثلاث بالعمل على ثني مجالس المحافظات التي تنتهك الدستور،كما ندعو مجلس النواب الى ايقاف العمل بقرارات مجلس قيادة الثورة المنحل و استبدالها بتشريعات تتناسب مع العراق الجديد الذي لا يمكن ان يحكم بالرأي الواحد و لا بالصوت الواحد و لا بقوانين تتعارض مع الدستور.

كما يدعو تجمع المواطن كل طلبة الجامعات و الشباب الى اخذ دورهم في حماية المكتسبات الديمقراطية من خلال دورهم الفاعل في مساندة حملة"الحريات اولاً".

المدى
رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون